ألف دونم، وعائلة التاجي في الرملة بنحو ٥٠ الف دونم، وعائلة الشوا في غزة بما يفوق ١٥٠ ألف دونم. وتعرض هذا الفصل، أيضاً، الى اشكال الاراضي العامة، وموقف الدولة العثمانية من بيع الاراضي، وتطورات موقفها في عهد حكومة الاتحاد والترقي؛ اذ قامت تلك الحكومة بتسهيل مهمة اليهود في الوصول الى الاراضي الفلسطينية وشراء اراضي الفلاحين الفلسطينيين الذين يعجزون عن تسديد ما عليهم من قروض. وقد سارت سلطات الانتداب البريطاني على الطريق ذاته، وقامت بطرد ٩٠٠ اسرة عربية من اراضيها، وتسليم املاك تلك الاسر لليهود، بحجة وقوعها ضمن الاراضي الممنوحة لهم. كذلك منحت حكومة الانتداب لليهود حوالى ١٧٥ الف دونم من اراضي الكبارة وعتليت وقيسارية، وهي من الاراضي الاميرية. ثم منحت مساحات واسعة للشركات الصهيونية: ٧٤٩٨٧ دونماً لشركة البوتاس الفلسطينية، و ١٨ الفاً لشركة كهرباء فلسطين.

اضافة الى كل ذلك، أقدمت العائلات الاقطاعية غير الفلسطينية على بيع القرى والاراضي التي تمتلكها لليهود. وعلى هذا الصعيد، باعت عائلة سرسق، العام ١٩١٠، اراضي العفولة و٢٠٠ الف دونم من مساحة مرج بن عامر لليهود. وباع آل تويني قريتي جيدا وتل الشمال الواقعتين في مرج بن عامر. وباع آل الخوري اراضي قرية الخريبة البالغة مساحتها ٣٨٥٠ دونماً. وباع آل قباني اراضي في طولكرم، سنة ١٩٢٩، تبلغ مساحتها ١٦ ألف دونم. اما آل تيان، فباعوا، سنة ١٩٢٩، وادي الحوارث البالغة مساحته ٣٠٨٢٦ دونماً. وباعت مدام عمران اراضيها الواقعة في غور بيسان، وتبلغ مساحتها ٣٥ ألف دونم. اما آل العمري، فباعوا ١٦ ألف دونم من اراضيهم الواقعة قرب يافا. اضافة الى بيع المزيد من ملكيات اخرى صغيرة ومتفرقة.

ونتيجة للاعباء الضريبية التي فرضت على الفلاحين الفلسطينيين، وعدم تمكّنهم من تسديدها، كانوا يلجأون، أحياناً، الى تقديم اراضيهم رهناً، وبالتالي تطرح تلك الاراضي للبيع في المزاد العلني.

خلاصة القول، ان مجمل الاجراءات البريطانية الخاصة بالاراضي، وملكيتها، كانت تصبّ في قناة توطيد الملكية اليهودية وتوسيعها، والعمل على خلق دولة داخل دولة على حساب الملكية العربية لها، وعلى حساب تقليص الزراعة الفلسطينية. وقد نجحت الحركة الصهيونية في ربط نشاطها الزراعي بنشاطها الدفاعي، وتمكنت من خلق «المزارع المحارب»، تمهيداً لاعلان كيان سياسي.

أما على الجانب الصناعي، فقد تطرّق المؤلف، في الفصل الرابع، الى طبيعة الصناعات الفلسطينية، وتخلُّف وسائلها، لا سيما في مجال طحن الحبوب، واستخراج الزيوت، وصناعة الصابون، والفخار، والقرميد، اضافة الى الصناعات الجلدية، والحياكة، والغزل والنسيج، والادوات المعدنية، والرموز الدينية، وادوات الزينة، والشمع والزجاج. وأبرز هذا الفصل عدم التكافؤ في الصراع ما بين الصناعات اليهودية والصناعات الفلسطينية، وانحياز سلطات الانتداب الى جانب النشاط الصناعي اليهودي، الامر الذي أدى الى انخفاض عدد المصانع الفلسطينية. فبينما كان عددها سنة ١٩١٨ نحو ٩٢٥ مصنعاً، انخفض، سنة ١٩٣٩، ليصل الى ٣٣٩ فقط؛ مقابل نمو حركة الصناعات اليهودية، التي بلغ عدد المصانع التي تدير عجلتها ١٢١١ مصنعاً العام ١٩٣٩.

ويمكن تعليل اسباب انخفاض عدد المصانع العربية بالاجراءات البريطانية الخاصة بفرض القيود على مواد الانتاج للصناعات العربية، ومنعها من استيراد المواد الاولية اللازمة. كما لجأت السلطات الانتدابية الى منع العرب من استثمار الثروة المائية في بلادهم، وذلك باعطاء امتيازاتها لليهود، كامتياز البحر الميت، وشركة البوتاس، وامتياز الكهرباء، اضافة الى احتكار اليهود لبعض الصناعات، وقدراتهم المالية على تغطيتها.

وخصّص المؤلف، في هذا الفصل، موجزاً عن التنظيمات العمالية العربية، واليهودية، في ظل الانتداب، ودور التنظيم العمالي اليهودي (الهستدروت) في التمهيد لاقامة الدولة اليهودية، وخلص الى «ان اليهود تمكّنوا من اختلاس الارض والعمل معاً وعملوا على الاستيطان التدريجي في البلاد».

وسائل وامكانات

وخُصص الفصل الخامس للتجارة والرسوم الجمركية. وفيه استعرض المؤلف التجارة الفلسطينية،